نقل تمويل الملكية الفكرية من الهامش إلى الصدارة

WIPO

© الويبو، 2025

ترخيص نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي على محتوى وضعته
جهات أخرى غير الويبو في هذا الإصدار

الغلاف: Getty Images/Serg Myshkovsky

مرجع الويبو رقم RN2025–7AR
DOI: 10.34667/tind.58817

ملخص عملي

- تحتاج المنشآت التجارية إلى الوصول إلى رؤوس الأموال لتتوسع وتنمو، ولكن العديد منها يعاني لجمع الأموال. وتحدّ هذه الفجوة المالية من نجاحها وإمكانات تحقيق الازدهار الاقتصادي.

- ويمكن أن يساهم تعميم تمويل الملكية الفكرية في تضييق هذه الفجوة. إذ تضيف الحماية بموجب حقوق الملكية الفكرية قيمة هائلة إلى إبداعات الشركات واختراعاتها. ويمكن لهذه الأصول غير الملموسة أن تفتح المجال أمام التمويل بالدين والأسهم.

- وعلى الرغم من هذه الإمكانات، فلا يزال تمويل الملكية الفكرية في بداياته. ويواجه نموه عقبات عديدة. ويستلزم التغلب على تلك التحديات تضافر المساهمات من قطاعات ومجالات متعددة. إذ لا يمكن لأي جهة أن تتصدى لها بمفردها.

- وتجمع الويبو، بوصفها الوكالة المختصة في منظومة الأمم المتحدة بتطوير نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية، بين جهات فاعلة من تخصصات مختلفة لدفع عجلة التقدم في هذه المسائل.

- ويصف هذا المنشور إمكانات تمويل الملكية الفكرية، والتحديات التي يواجهها، والنهوج التي تتبعها مختلف البلدان للتغلب على تلك التحديات. ويعرض مبادرات الويبو الرامية إلى نقل تمويل الملكية الفكرية من الهامش إلى الصدارة.

إمكانات تمويل الملكية الفكرية

الأصول غير الملموسة تُحرك الاقتصادات

تضاعفت قيمة الأصول غير الملموسة، على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، 13 مرة وصولاً إلى مستوى غير مسبوق بلغ 80 تريليون دولار أمريكي في عام 2024.[1] ويشهد مزيج الأصول الذي تمتلكه الشركات على هذا التحول الأساسي. إذ تشكل الأصول غير الملموسة أكثر من 90 في المئة من قيمة الشركات الرائدة في مؤشر ستاندرد آند بورز 500.[2] وبلغت قيمة العلامات وحدها 13 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، أي زادت بنسبة 20 في المئة في غضون أربع سنوات فقط.[3] ومنذ عام 2008، تجاوزت الاستثمارات الإجمالية في الأصول غير الملموسة الاستثمارات في الأصول الملموسة باستمرار.[4] وترتهن قدرة المنشآت التجارية على النمو بعلاماتها وتصاميمها وتكنولوجياتها عضواً عن أصولها المادية. وعلى الرغم من التأثير والأهمية المتزايدتين لأصول الملكية الفكرية، فإنها لا تزال مغفلة إلى حد بعيد في عالم التمويل.

ويكتسي ذلك أهمية خاصة للمنشآت التجارية الأصغر حجماً التي تتوقف قيمتها أساساً على ما تخترعه وتبدعه. إذ توظف هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ما يزيد على نصف العاملين على الصعيد العالمي وتمثل 90% من مجموع المنشآت التجارية على مستوى العالم.[5] وهي تحتاج إلى الوصول إلى رأس المال للازدهار والبقاء أحياناً.

وتعاني منشآت تجارية عديدة، رغم إمكاناتها، لتأمين التمويل من المصادر التقليدية بدون أصول مادية. ويكتسي سد هذه الفجوة المالية أهمية بالغة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الشديدة الاعتماد على الأصول غير الملموسة. إذ إن عدم كفاية الوصول إلى الموارد المالية يعيق قدرتها على اكتساب الزخم والتوسع في السوق. وبدون تمويل تتخلف هذه الشركات عن الركب وتصبح غير قادرة على المنافسة.[6]

ونتيجةً لذلك، لا تستطيع هذه المنشآت التجارية تحقيق إمكاناتها في دفع عجلة الازدهار والتنمية الاقتصادية المستدامة. ويكتسي سد هذه الفجوة أهمية أساسية في تحفيز الابتكار وضمان الديناميات التنافسية في السوق.

"منذ عام 2008، تجاوزت الاستثمارات الإجمالية في الأصول غير الملموسة الاستثمارات في الأصول الملموسة باستمرار..."

تمويل الملكية الفكرية يقدم حلاً

تحتاج المنشآت التجارية إلى الوصول إلى رؤوس أموال بتكلفة معقولة من أجل الدفع بالاقتصادات إلى الأمام. ويمكن أن يساعد الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية على تأمين التمويل وتضييق الفجوة وتشكيل نقطة تحول مهمة للشركات الشديدة الاعتماد على الملكية الفكرية.

ويمكن استخدام أصولها غير الملموسة،[7] ولا سيما الأصول المحمية بحقوق الملكية الفكرية مثل حق المؤلف والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والبراءات، في دعم الإقراض والاستثمار.

وأصبح هذا النهج يكتسب زخماً في السوق.

ويسخر عدد متزايد من الشركات أصول الملكية الفكرية لتأمين السيولة التي تحتاجها للنمو والتوسع. ويبرز هذا المنشور الإمكانات غير المستغلة لتمويل الملكية الفكرية ويحدد العوائق التي تحول دون اعتماده على نطاق واسع. ويقدِّم رؤية للتقدم. ويستلزم النهوض بتمويل الملكية الفكرية عملاً مشتركاً بين التخصصات في قطاعَي التمويل والأعمال والحكومات.

وتتبوأ المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، بوصفها الوكالة المختصة في منظومة الأمم المتحدة بتطوير نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية، مكانة فريدة لقيادة هذا التحول.

وتهدف خطة عمل الويبو إلى نقل تمويل الملكية الفكرية من الهامش إلى الصدارة. وتندرج هذه الجهود ضمن إطار الالتزام العام للويبو بدعم الأعمال التجارية في الاستفادة إلى أقصى حد من المزايا التي قد تجنيها من حقوق الملكية الفكرية التي في حوزتها، وعلى نطاق أوسع دعم النمو الاقتصادي.

"يمكن أن يصبح الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية نقطة تحول مهمة للشركات الشديدة الاعتماد على الملكية الفكرية."

1 ما المقصود بتمويل الملكية الفكرية؟

يستخدم تمويل الملكية الفكرية الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها لتأمين التمويل اللازم لنمو الأعمال. ويمكن للشركات رهن هذه الأصول، أو نقل الحقوق على التدفقات النقدية المتأتية من تلك الأصول، أو تقديمها في شكل مؤشرات للقيمة من أجل دعم قرارات التمويل. وتختلف أهمية الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة باختلاف المنشآت التجارية - إذ تشكل جزءاً ضئيلاً من قيمة بعض الشركات والجزء الأكبر من قيمة شركات أخرى.

وتُموَّل المنشآت التجارية عادةً بطريق الدين أو الأسهم.[8] وتؤدي الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها دوراً مهماً في كلا نوعي التمويل.

وفي المراحل الأولى للمنشآت التجارية، يكون التمويل بالأسهم هو خيار التمويل الأساسي في الغالب. ويحصل المستثمرون على حصة في الملكية فقد يضطلعون بدور نشط كما في حالة رؤوس الأموال المجازفة. وقبل الالتزام برأس المال، يمكن للمستثمرين تقييم أصول الملكية الفكرية عن طريق إجراءات العناية الواجبة لضمان التوافق مع استراتيجية الأعمال، لأن تلك الأصول تولد قيمة كبيرة في كثير من الأحيان.

وعندما تتوسع المؤسسة وتصبح مربحة، قد تفوق تكلفة التمويل بالأسهم فوائده. وعادةً ما تتجه الشركات إلى التمويل بالدين عن طريق القروض المصرفية والآليات المماثلة، مما يتيح للمؤسسين الاحتفاظ بقدر أكبر من التحكم مع خفض متوسط تكلفة رأس المال. وتمزج آليات أخرى، مثل التمويل الميزاني، بين جوانب التمويلين بالدين وبالأسهم. وفي بعض الحالات، قد يقيِّم المقرضون الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها لتقييم القدرة على السداد، وقد يستخدمون الملكية الفكرية، في حالات أخرى، كضمان في حالة عدم توفر الأصول المادية التقليدية.

وقد يطرح التمويل بالدين، رغم جاذبيته، تحديات أمام الشركات الشديدة الاعتماد على الأصول غير الملموسة إذ تفتقر إلى الأصول الثابتة التي يطلبها المقرضون عادةً ضماناً لقروضهم.

وبالنسبة للمقرضين، يتوقف القرار على اعتبارين رئيسيين هما المخاطرة والعوائد. ويطرح تقييم الملكية الفكرية كضمان صعوبات بالنسبة لمعظم المقرضين. إذ يفتقر العديد من المقرضين والمستثمرين إلى منهجيات واضحة لتقييم الأصول غير الملموسة وتقديرها، مما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين في قرارات الإقراض والاستثمار التي تنطوي على الملكية الفكرية. ونتيجةً لذلك، يقبل عدد قليل من المستثمرين والمؤسسات المتخصصة حالياً الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها بصفة ضمان للتمويل.

ومع ذلك، يستخدم عدد متزايد من الشركات تمويل الملكية الفكرية، بتسخير ملكيتها الفكرية والأصول المتصلة بها، لتأمين السيولة التي تحتاجها للنمو والتوسع.

ويوضح الشكل التالي الهياكل المختلفة التي تستخدمها الشركات في التمويل المدعوم بالملكية الفكرية.[9]

استطلاع مسارات التمويل المدعوم بالملكية الفكرية

	الضمانات المباشرة	التسنيد	البيع وإعادة التأجير[10]
الوصف	تُستخدم الملكية الفكرية كضمان للقرض	تُستخدم الملكية الفكرية كأصل رئيسي لإصدار سندات في الأسواق المالية. وفي الوقت ذاته، يمكن للشركة إبرام اتفاق ترخيص	تُباع الملكية الفكرية مقابل تمويل أولي. وفي الوقت نفسه، تبرم الشركة اتفاق ترخيص من أجل الاحتفاظ بالقدرة على ترويج/ استخدام الملكية الفكرية
دور أصول الملكية الفكرية	تُرهن أصول الملكية الفكرية أو تدفق العائدات (المتأتية من اتفاق الترخيص مثلاً) كضمان للمقرض	تُنقل أصول الملكية الفكرية أو الحقوق على العائدات المتوقع تحصيلها منها (مثل الإتاوات) إلى كيان ذي غرض خاص[11]	تُباع أصول الملكية الفكرية أو الحقوق على العائدات المتوقع تحصيلها منها إلى مستثمر مختص أو مقرض
المزايا	يمكن للمقرض أن يحتجز الضمان ويحوله إلى سيولة لاسترجاع الأموال المقرضة (على الأقل جزئياً) في حالة عجز الدائن عن سداد الدين. ومن شأن هذا الضمان الإضافي أن يؤدي إلى خفض تكاليف القرض	يمكن لمؤسسات الإقراض شطب المخاطر المرتبطة بحيازة أصول ملكية فكرية من بيان الميزانية في حين يمكن لمالك الملكية الفكرية الحصول على شروط تمويل ملائمة أكثر. ويرجع ذلك إلى أن السندات المصدرة عبر الكيانات ذات الغرض الخاص لا ترتبط، من الناحية النظرية، بالمخاطر المتصلة بالشركة ومن ثم يمكنها الحصول على تصنيفات ائتمانية أفضل	يمكن لمالك الملكية الفكرية أن يزيد ما لديه من السيولة لتمويل عمليات قصيرة الأمد مع الاحتفاظ بالقدرة على تسويق/استخدام الملكية الفكرية

"تحظى الأصول غير الملموسة باهتمام متزايد بوصفها أصولاً مالية..."

وتحظى الأصول غير الملموسة باهتمام متزايد بوصفها أصولاً مالية، ولا سيما في سياقَي الدين والأسهم. ويدقق المستثمرون في الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها عن طريق عملية العناية الواجبة للتحقق من أن تلك الأصول تدعم الاستراتيجية التجارية للشركة وخطة الخروج التي وضعها المستثمر. وبالمثل، شرع المزيد من المقرضين في مراعاة الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة الأخرى من أجل الشعور بالاطمئنان.

- وبالنسبة للعديد من الشركات، يؤدي جمع رؤوس الأموال عن طريق رعاة الأعمال التجارية وشركات رؤوس أموال المجازفة والمستثمرين في الأسهم الخاصة دوراً إيجابياً في تطورها.
- وفي مرحلة ما، قد تفوق تكلفة جمع الأموال الإضافية، عن طريق بيع حصص الملكية، المزايا المتأتية منه.
- وتنظر الشركات حينئذ إلى التمويل بالدين بواسطة القروض المصرفية مثلاً.
- ومع ذلك، قد يطرح التمويل بالدين، رغم جاذبيته، تحديات أمام الشركات الشديدة الاعتماد على الأصول غير الملموسة والتي لا تمتلك أصولاً ثابتة يمكنها استخدامها كضمان لقروضها.
- ويتيح تمويل الملكية الفكرية حلاً لتحسين الوصول إلى التمويل في سياقي التمويل بالدين وبالأسهم كليهما.
- واليوم، يفتقر معظم المقرضين والعديد من المستثمرين إلى الخبرة أو حتى إلى المعرفة بشأن الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة الأخرى.
- ويتغير هذا الوضع تدريجياً، مع اكتساب تمويل الملكية الفكرية زخماً في مبادرات القطاع العام والسوق.

2 التحديات في تمويل الملكية الفكرية

لا يزال تمويل الملكية الفكرية في بداياته. ولا تزال منظومة هذا النوع من التمويل تواجه عدداً من العقبات، مما يعقد تطورها. وتتطلب هذه المعاملات مزيداً من الجهد والوقت بالمقارنة مع الصفقات المالية التقليدية. ويرجع ذلك أساساً إلى العوامل التالية:

1. **تقييم أصول الملكية الفكرية صعب.** إن صعوبات - من قبيل وجود فوارق - واسعة غالباً - بين القيم المحاسبية وقيم السوق، والإفصاح المحدود الذي يقيِّد كمية المعلومات المتاحة بسهولة، وغياب إطار مشترك للتقييم - تجعل من الصعب إعطاء قيمة لهذه الأصول.

2. **العديد من المقرضين والمستثمرين يفتقرون إلى إلمام جيد بالملكية الفكرية.** تتسم الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة بالتعقيد ويصعب فهمها. ويستغرق تحديد نوع الأصول غير الملموسة المناسبة وإجراء العناية الواجبة بخصوصها وصياغة عقود لإرساء حقوق لهذه الأصول، وقتاً.

3. **الهيئات التنظيمية لا تشجع على استخدام الملكية الفكرية كضمان.** يزيد ذلك من تدقيق المموّلين في القيمة الجوهرية للأصول الرئيسية.

4. **تكاليف المعاملات تقلل من جاذبية تمويل الملكية الفكرية.** تؤدي التعقيدات المرتبطة بالتقييم والعناية الواجبة والجهد الإداري لتسجيل المصالح الضمانية الناتجة عن ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات.

5. **تصفية أصول الملكية الفكرية يمكن أن تكون صعبة.** يحتاج الممولون إلى التيقن من أنهم سيستعيدون استثماراتهم. ويجرون تقييماً لقيمة التخلص من الأصول غير الملموسة لتحديد حجم القرض أو الاستثمار. ونظراً إلى عدم وجود سوق ثانوية من السيولة للملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها، يكون عادةً المبلغ المسدد في حالة التخلف عن السداد أقل بكثير من القيمة التقديرية لتلك الأصول.

وقد تخفف التطورات التكنولوجية من حدة بعض التحديات التي تحيط بتمويل الملكية الفكرية. وعلى سبيل المثال، يمكن لتحسين توفر المعلومات ونوعيتها أن يسهل عملية التقييم والتوقعات والتصفية في أسواق الملكية الفكرية. ويشمل ذلك تسهيل الوصول إلى البيانات الوصفية بشأن الاختراعات والعلامات والأعمال الإبداعية والحقوق. وبالمثل، يمكن أن يكون توفر بيانات أنظف وأدق بشأن استخدام الأصول غير الملموسة واستغلالها مفيداً. ويمكن أن توفر زيادة الشفافية وتحسين الإفصاح، ولا سيما في التقارير المالية، بيانات أكثر تفصيلاً وموثوقية عن معاملات الملكية الفكرية. ويمكن لهذه المعلومات المحسَّنة أن تمكِّن المحللين والمستثمرين من فهم وتقييم دور الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها في قرارات التمويل على نحو أفضل.

ويتناول القسم التالي هذه التحديات وتعقيدها مجال تمويل الملكية الفكرية بمزيد من التفصيل.

التحدي 1: تقييم أصول الملكية الفكرية صعب

يؤدي فهم قيمة الأصل دوراً محورياً في استخدامه لتأمين رؤوس الأموال. ولكن تقييم الأصول غير الملموسة معقد، وتوجد حدود طبيعية للتقييم.

وعادةً ما تكون بيانات معاملات الملكية الفكرية خاصة. وحتى في عمليات الاستحواذ الكبرى، تظل القيمة المحددة المنسوبة إلى الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها سرية. وهذا الافتقار إلى البيانات الدقيقة بشأن قيم أصول الملكية الفكرية المحددة، حتى بالنسبة للمنشآت التجارية الناضجة، يجعل من الصعب إرساء أساس مرجعي موثوق به. ويعني الطابع الفريد للملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها أنه لا يوجد سوى عدد قليل من المعاملات القابلة للمقارنة. ومن ثم، فإن نهوج التقييم المعتمدة على السوق والمستخدمة بفعالية في تقييم الأصول الملموسة، مثل العقارات، تكون أقل قابلية للتطبيق على أصول الملكية الفكرية.

ونادراً ما لا تكون الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها مترابطة. فعلى سبيل المثال، تولد البراءات أقصى قيمة عند اقترانها بالتوسيم والخبرة والبيانات المملوكة. وتجعل هذه المنظومة القائمة على التبعية من الصعب تحديد المساهمة الدقيقة لأي مكون من مكونات الملكية الفكرية في سلسلة القيمة الأوسع.

وإضافةً إلى ذلك، تتطلب ابتكارات الملكية الفكرية في المراحل المبكرة اتباع نهوج متخصصة في التقييم. وتعتمد قيمة هذه الأصول على افتراضات استشرافية بشأن عوامل السوق، بما في ذلك المنافسة وعمر التكنولوجيا. وعلى الرغم من أن الشركات قد يكون لديها رؤى واضحة للمنتج النهائي لابتكارها، فإن هذه المتغيرات الخارجية غالباً ما تقود الخبراء إلى تقييمات معقولة ولكن مختلفة بشدة.

وتزيد هذه الاختلافات من أهمية فهم افتراضات المقيّمين. ولكن، بدون إطار تقييم متسق، لا تزال مقارنة تقارير مختلف الخبراء تطرح صعوبات.

وسعياً إلى مواجهة تلك الصعوبات، تُبذل جهود مكثفة لزيادة الاتساق بين نهوج التقييم والافتراضات والأطر. وتهدف هذه المبادرات إلى تحسين الموثوقية وتقليل الاختلافات بين تقييمات الملكية الفكرية. ويتخذ كل من القطاعين الخاص والعام إجراءات عن طريق التنظيم الذاتي المهني والبرامج الحكومية مثل مؤسسات التقييم المركزية والتدريب وشهادات الاعتماد.

وضع معايير لتقييم الأصول غير الملموسة

أصدر مجلس معايير التقييم الدولية (IVSC) دليلاً بشأن تقييم الأصول غير الملموسة في المعيار الدولي 210. ويشمل المعيار 210 جملة أمور منها أسس القيمة، ونهوج التقييم وطرقه، ونهج السوق، ونهج الدخل، ونهج التكاليف، والاعتبارات الخاصة للأصول غير الملموسة، ومعدلات الخصم/معدلات عائدات الأصول غير الملموسة، والعمر الاقتصادي للأصول غير الملموسة، ومزايا استهلاك الضرائب. والمعيار 210 مرجع بالنسبة للمهنيين المعنيين بتقييم الأصول غير الملموسة.[12]

وللاستزادة بشأن المعيار 210، يمكن الاطلاع على المذكرة التوجيهية للمعهد الملكي للمسَّاحين القانونيين (RICS) بشأن "تقييم حقوق الملكية الفكرية" الصادرة في مارس 2020. وتتطرق المذكرة التوجيهية إلى الجوانب المحددة لمختلف المجموعات الفرعية لأصول الملكية الفكرية، بما في ذلك الملكية الفكرية المتصلة بالعلامات، والملكية الفكرية المتصلة بالتكنولوجيا، والملكية الفكرية المتصلة بالفنون، والملكية الفكرية المتصلة بالبيانات.[13]

وبالنسبة للعلامات التجارية، يحدد المعيار ISO 10668:2010 إطاراً شاملاً لتقييم العلامات يشمل الأهداف وأسس التقييم والنهوج والأساليب المختلفة. ويشدد المعيار على أهمية الحصول على بيانات عالية الجودة ووضع افتراضات مستندة إلى أسس قوية. وفضلاً عن ذلك، يعرض المعيار الإجراءات اللازمة لإعداد التقارير بشأن نتائج عمليات التقييم.[14]

وإن جماعات مهنيي التقييم، التي تتمتع بالخبرة في مجال الملكية الفكرية، صغيرة الحجم نوعاً ما وتتركز في مناطق جغرافية قليلة. وحتى في الحالات التي يوجد فيها هؤلاء المهنيون، يجب استكمال معارفهم بمعارف في مجالات أخرى للحصول على صورة كاملة لمساهمة الأصل. وعلى سبيل المثال، يقتضي تقييم حقوق الملكية الفكرية التي تحمي عملية تصنيع معقدة فهماً للحقوق القانونية والتكنولوجيا المستخدمة والسوق. وتتزايد البرامج التعلمية لمساعدة مهنيي التقييم على اكتساب مهارات تتعلق بالأصول غير الملموسة.

برامج تعزيز مهارات التقييم المهني

نظراً إلى الدور المحوري الذي يؤديه التقييم في دعم تمويل الأصول غير الملموسة، ركزت بعض البلدان على تشكيل جماعات معنية بالتقييم وتحسين مهاراتها.

وفي سنغافورة، طوِّر برنامج المقيّمين والمثمنين المعتمدين (CVA)، الذي يُنفَّذ منذ عام 2016، من أجل تحسين القدرات في مجال التقييم. ويتيح هذا البرنامج أول شهادة اعتماد لتقييم الأعمال التجارية في آسيا تساعد مهنيي التقييم المحليين على جعل ممارساتهم تتماشى مع معايير التقييم الدولية.[15] ويضم البرنامج ثلاثة مستويات وست وحدات تغطي تقييم الكيانات والأصول، وتحليل القطاعات، وتطوير الشركات. وتشمل الوحدة الرابعة بشأن "تقييم الأعمال التجارية لأغراض إعداد التقارير المالية" تقييم الأصول غير الملموسة، بما فيها الأطر المفاهيمية وعملية التقييم باستخدام نهوج متنوعة وأفكار ومنهجيات عملية.

وفي جامايكا، قاد مكتب جامايكا للملكية الفكرية جهوداً لتكوين الكفاءات في مجال تقييم الملكية الفكرية في جامايكا. ونُظِّمت مجموعة من حلقات العمل في عام 2021 بمشاركة شركات صغيرة ومتوسطة الحجم ومهنيين، تلاها تخرج أول مجموعة من مقيّمي الملكية الفكرية الذين استفادوا من تدريب بشأن منهجيات متقدمة لتقييم الملكية الفكرية على يد مستشارين متمرسين في مجال تقييم الملكية الفكرية من المملكة المتحدة. وشاركت أيضاً في هذه الدورة التدريبية مؤسسات مصرفية ومختصون في مجال التمويل والأعمال التجارية وممثلو مصرف جامايكا المركزي.[16] واستفادت هذه المجموعة الاستراتيجية من المشاركين من دعم مكتب الملكية الفكرية في جامايكا وتدريبه من أجل إنشاء أول جمعية لتقييم الملكية الفكرية في جامايكا.

التحدي 2: العديد من المقرضين والمستثمرين يفتقرون إلى إلمام جيد بالملكية الفكرية

اليوم، لا يزال عدد المستثمرين والمؤسسات المتخصصة الذين يقبلون الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها كضمان للتمويل محدوداً. ونظراً إلى التعقيدات القانونية والصعوبات العملية في فهم الإمكانات المرتبطة بتوليد السيولة والتنبؤ بها وإسنادها، يخرج تمويل الملكية الفكرية غالباً عن نطاق خبرة المقرضين ومنطقة ارتياحهم. وتتخذ المؤسسات المالية موقفاً متحفظاً تجاه توسيع نطاق التمويل ليشمل فئة من الأصول غير مألوفة وذات سجل محدود. وغالباً ما يتصور متخذو القرارات أن الأصول غير الملموسة محفوفة بالمخاطر لأنهم لا يتعاملون معها بالقدر الكافي وتنقصهم الخبرات الداخلية في هذا المجال.

ويرجع انخفاض قبول المقرضين للملكية الفكرية كضمان إلى الاعتبارات المرتبطة بالمعاملات، والسياسات الحذرة التي تحكم المؤسسات المالية، والسجل المحدود لتلك الفئة من الأصول. ويتفاقم هذا التردد بسبب عدم إبراز تلك الأصول بما يكفي في التقارير المالية. وبدون إفصاحات تفصيلية في البيانات المالية يستخدمها المقرضون لتقييم الجدارة الائتمانية، لا يمكنهم تقييم مخاطر تلك الأصول وإمكاناتها بسهولة. ونتيجةً لذلك، لا يزال العديد من المقرضين مترددين في إدماج الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها إدماجاً كاملاً في نماذج التمويل الخاصة بهم.

"يخرج تمويل الملكية الفكرية غالباً عن نطاق خبرة المقرضين ومنطقة ارتياحهم."

ويؤدي عدم إدراج المعلومات عن قيمة الملكية الفكرية في التقارير بصورة منهجية إلى فجوة معرفية بالنسبة للمستثمرين والممولين. ويضر ذلك بشدة بالعديد من الشركات الناشئة في أثناء بحثها عن التمويل لأن الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها تشكِّل بكل بساطة أصولها الأساسية.

وتستجيب هيئات وضع المعايير بنشاط للدعوات إلى الإصلاح في هذا المجال.

تحديث المعايير المحاسبية للأصول غير الملموسة: تنقيح معيار المحاسبة الدولي 38 لمجلس معايير المحاسبة الدولية:

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هيئة مستقلة تعمل على وضع المعايير الدولية للإبلاغ المالي والموافقة عليها. وقد قطع المجلس شوطاً طويلاً في تناول معاملة الأصول غير الملموسة. وقد استهل، في أحدث خطط عمله، مشروعاً بحثياً لتنقيح معيار المحاسبة الدولي 38، وهو المعيار الذي ينظِّم شؤون المحاسبة والإفصاح المرتبطة بالأصول غير الملموسة. وتسعى هذه المبادرة إلى التغلب على الصعوبات الطويلة الأمد التي تواجه الشركات في الإبلاغ عن تلك الأصول في البيانات المالية.[17]

"يؤدي عدم إدراج المعلومات عن قيمة الملكية الفكرية في التقارير بصورة منهجية إلى فجوة معرفية بالنسبة للمستثمرين."

زيادة شفافية الملكية الفكرية

تبيِّن الجهود المبذولة في سنغافورة واليابان كيف يمكن أن تؤدي زيادة شفافية الملكية الفكرية، عن طريق أطر الإفصاح الطوعي وممارسات التقييم، إلى تعزيز فهم الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها وتحقيق فوائد لمنظومة التمويل بأكملها. وفي سنغافورة، تهدف استراتيجية الملكية الفكرية لعام 2030 إلى ترسيخ مكانة الدولة بوصفها مركزاً عالمياً للأصول غير الملموسة وخدمات الملكية الفكرية.[18] وتشمل المبادرات الرئيسية إطار الإفصاح عن الأصول غير الملموسة، وهو أحد الأطر الطوعية الأولى المصممة لتزويد المؤسسات بمعلومات متسقة وموثوق بها عن الأصول غير الملموسة. ويمكِّن إطار الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقرضين والمستثمرين من فهم قيمة هذه الأصول فهماً أفضل وإجراء تقييمات مستنيرة لآفاقها المالية. وتستفيد الشركات أيضاً من استخدام إطار الإفصاح عن الأصول غير الملموسة بوصفه أداة فعالة لإبلاغ قيمة الملكية الفكرية إلى الأطراف المعنية. ويقدِّم برنامج تقييم وتدقيق الإفصاح عن الأصول غير الملموسة، الذي بدأ تنفيذه في عام 2020، دعماً مالياً للشركات المدرجة في بورصة سنغافورة والشركات قيد الإدراج في البورصة بمساعدتها على تحديد أصول الملكية الفكرية الرئيسية، وتقييم دورها بوصفها محركات لنمو الأعمال، وتحديد استراتيجيات مناسبة للإفصاح، وإبلاغ قيمتها إلى سوق رأس المال.[19]

وتشدد استراتيجية اليابان على التوعية وتعزيز الحوار بين الجهات المعنية، وتشجيع الشركات على إدماج الملكية الفكرية في حوكمة الشركات وتمويلها لبناء ثقة المقرضين في قيمة الملكية الفكرية. ويشترط قانون حوكمة الشركات (2021) على الشركات المدرجة في السوق الرئيسية الإفصاح عن الاستثمارات في الملكية الفكرية كجزء من استراتيجيات إدارتها، ومواءمة الإبلاغ عن الأصول غير الملموسة مع أهداف الشركة.[20] وبحلول عام 2022، سهلت تقارير تقييم الملكية الفكرية للمنشآت التجارية اتخاذ قرارات ائتمانية أفضل ومكَّنت من تقديم 154 قرضاً بقيمة إجمالية قدرها 7.83 مليار ين ياباني بحلول عام 2022.[21] وفضلاً عن ذلك، فإن المبادرات التثقيفية الموجَّهة إلى المقرضين التجاريين الإقليميين تساهم في تحسين الإلمام بتمويل الملكية الفكرية، وتحسين فهم ممارسات التقييم واستراتيجيات التخفيف من المخاطر.

وتعمل الويبو مع المؤسسات المالية لوضع برامج رائدة تتيح للمقرضين اكتساب خبرة عملية في استخدام المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية والإقراض المدعوم بالملكية الفكرية. وتساعد هذه المبادرات على بناء سجل حافل وفهم المخاطر المتصورة وتوفير رؤى قيمة للمقرضين وهم يبلورون نهجهم في تقييم الملكية الفكرية كضمان.

التحدي 3: الهيئات التنظيمية لا تشجع على استخدام الملكية الفكرية كضمان

الهيئات التنظيمية مكلفة بمهمة المحافظة على استقرار النظام المالي. وهي تشترط أن تحتفظ المصارف بقدر معيَّن من رؤوس الأموال لتغطية هذه المخاطر. وتُستخدم تلك الأموال الاحتياطية بوصفها تدبيراً تحوطياً لحماية المصارف وكفالة قدرتها على تحمل الصدمات في السوق. وتستند المعايير التي تنظِّم المتطلبات التنظيمية الخاصة برأس المال في القطاع المصرفي إلى قواعد دولية مثل اتفاق بازل الثالث. ويتوقف مقدار رأس المال الذي تحدده الهيئات التنظيمية على المخاطر المتصورة المرتبطة بالقرض والضمان الرئيسي.

توصيات اتفاق بازل الثالث بشأن رؤوس الأموال:

اتفاق بازل الثالث مجموعة من التوصيات تتعلق بتنظيم القطاع المصرفي أصدرتها لجنة بازل المعنية بالإشراف على القطاع المصرفي (BCBS). وهو يوفر إطاراً للمعايير الدولية المتعلقة بكفاية رأس المال للمصارف، واختبارات القدرة على التحمّل، ومتطلبات السيولة. وترمي هذه المعايير إلى تعزيز متطلبات رأس المال في المصارف برفع متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وحيازة الأصول السائلة العالية الجودة وتخفيض التمويل بالدين.

وتحدد معايير اتفاق بازل الثالث أيضاً معايير استخدام الأصول المادية والمالية كضمان للقروض. وعادةً ما تقتضي القروض المضمونة بأنواع محددة من الأصول أن يحوز المقرض قدراً أقل من رأس المال، لأن هذه الأشكال من الإقراض تُعدّ أقل خطراً. ومع ذلك، فإن الهيئات التنظيمية للقطاع المصرفي لا تخفف المتطلبات من رأس المال لاستخدام الأصول غير الملموسة لأغراض الاقتراض.

وعلى الرغم من أن ذلك لا يمنع المصارف من منح قروض مقابل أصول غير ملموسة كضمان، فإنه يزيد من عبء المتطلبات التنظيمية لرأس المال. ومن المرجح أن تُثمن القروض المدعومة بالملكية الفكرية بأسعار فائدة مشابهة لأسعار فائدة القروض غير المضمونة، مما يقلل من جاذبيتها في نظر المقترض. ومع ذلك، قد تظهر فرص أمام بعض أنواع المخاطر في التمويل المدعوم بالملكية الفكرية لتُعدّ مخاطر منخفضة بما يكفي لتستحق معالجة تنظيمية أكثر تفصيلاً.

بناء سجل حافل لتمويل الملكية الفكرية: رؤى من المملكة المتحدة[22]

في المملكة المتحدة، كشفت بحوث أجراها بنك الأعمال البريطاني ومكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية في عام 2018 أن الشركات التي لديها ملكية فكرية مسجَّلة تُظهر احتمالية أقل للتخلف عن السداد وتتكبد خسائر أقل عند حدوث التخلف عن السداد.[23] وقد شجعت هذه النتيجة المقرضين التجاريين البارزين، ولا سيما مصرف HSBC ومصرف NatWest، على الانخراط بنشاط في التمويل المدعوم بالملكية الفكرية، مما يشهد على الاعتراف المتزايد بالملكية الفكرية بوصفها فئة أصول قيّمة.

ومنذ عام 2022، قدَّم صندوق إقراض النمو التابع لمصرف HSBC بالمملكة المتحدة قروضاً تصل إلى 15 مليون جنيه إسترليني للشركات عالية النمو، مع دمج أصول الملكية الفكرية في تقييم المعاملات الأوسع.[24] وأدى الطلب القوي على هذه التسهيلات إلى توسيعها من 250 مليون جنيه إسترليني إلى 350 مليون جنيه إسترليني في عام 2023، مع 10 صفقات مكتملة عبر قطاعات مثل الأمن السيبراني والتكنولوجيا الشخصية.[25] وبالمثل، بدأ مصرف NatWest في يناير 2024 برنامج إقراض مدعوم بالملكية الفكرية موجَّهاً إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة.[26] ويسمح البرنامج باقتراض بين 000 250 جنيه إسترليني و10 ملايين جنيه إسترليني باستخدام الملكية الفكرية كضمان مستقل. ودعم مصرف NatWest، في السنة الأولى من البرنامج، توسعات الشركات بتوفير منح تمويل قدرها 10.4 مليون جنيه إسترليني عبر 11 صفقة.[27]

ويمكن أن تسمح مراجعة اللوائح التنظيمية المصرفية للمقرضين بخفض مبلغ رأس المال اللازم لمنح قرض مضمون بالملكية الفكرية والأصول غير الملموسة المتصلة بها. وعلى الرغم من أن إدخال تعديلات على اللوائح التنظيمية المصرفية يتطلب عملاً منسقاً على الصعيد الدولي، فإنه يستحق أن يؤخذ بعين الاعتبار.

"يمكن أن تسمح مراجعة اللوائح التنظيمية المصرفية للمقرضين بخفض مبلغ رأس المال اللازم لمنح قرض مضمون بالملكية الفكرية."

وفي الوقت نفسه، قد تؤدي هذه التقييدات إلى أن يدعم مقرضون آخرون تمويل الملكية الفكرية. ويمكن أن تسد مؤسسات الإقراض البديلة، مثل صناديق الدين، هذه الفجوة حيث يمكنها العمل بحرية أكبر بالمقارنة مع المصارف. ويمكن أن تساهم الجهات الضامنة، التي يخضع نشاطها لأطر تنظيمية مختلفة، في زيادة المقبولية المصرفية بتحسين المخاطر الاقتصادية لمنتجات تمويل الملكية الفكرية بإصدار حلول تأمين لها.

التحدي 4: تكاليف المعاملات تقلل من جاذبية تمويل الملكية الفكرية

يشهد مجال تمويل الملكية الفكرية نمواً ولكنه لا يزال في بداياته إلى حد بعيد. وعدد المعاملات وحجمها في هذا المجال أقل مما هما عليه في إطار أنواع التمويل الأخرى. ويؤدي الطابع المعقد لعمليتي التقييم والعناية الواجبة المستفيضة إلى زيادة متطلبات تلك الصفقات من التكاليف والوقت بالمقارنة مع المعاملات الأخرى. وغالباً ما تزيد الشروط الغامضة والحاجة إلى العمليات المخصصة من التكاليف الإجمالية للمعاملات.

ونتيجةً لذلك، ترتفع تكاليف المعاملات بالنسبة إلى قيمة الصفقة. وتعني حداثة تمويل الملكية الفكرية عدم وجود معاملات كافية لاستخلاص الدروس اللازمة من أجل تحقيق الكفاءة في تلك العمليات ومن ثم خفض تكاليفها.

ويطرح ذلك مشكلة بالنسبة للممولين الذين يتمثل جوهر نموذجهم التجاري في الاعتماد على وفورات الحجم لإنتاج سلع تتسم بقدر كبير من التوحيد.

ويمكن أن تكون التكاليف المرتبطة بالتقييم والمتطلبات الإدارية الأخرى رادعاً للشركات الراغبة في استخدام أصول الملكية الفكرية الخاصة بها للحصول على التمويل. وكثيراً ما تُتكبد تلك المصروفات مسبقاً قبل اتخاذ أي قرار تمويل. ويزيد ذلك من احتمال عدم استرداد التكاليف ويقلل من جاذبية نماذج تمويل الملكية الفكرية.

واستهل متخذو القرارات في عدد من البلدان مبادرات ترمي إلى تخفيض تكاليف المعاملات. واستهدف بعضها عملية التقييم في حد ذاتها بمنح المقترضين أو المقرضين إعانات لتقييم الملكية الفكرية. واستُخدمت أيضاً أسعار الفائدة المُدعَّمة والمزايا الضريبية. وعلى الرغم من أن ذلك ساهم في خفض تكاليف المعاملات على أطراف السوق ومنع إخفاق السوق، فإن تكلفة التمويل المدعوم بالملكية الفكرية لا تزال مرتفعة للغاية، مما يجعلها خياراً غير مجدٍ للعديد من الشركات. ومن الأهمية بمكان بذل جهود مستمرة لتبسيط الإجراءات وتكوين الخبرات من أجل مواصلة التخفيف من آثار تلك التكاليف وجعل تمويل الملكية الفكرية أسهل وأكثر استدامة على الأمد الطويل.

الجهود المبذولة لخفض تكاليف المعاملات

تشكِّل السياسات المبتكرة لخفض تكاليف معاملات تمويل الملكية الفكرية أفضل الممارسات العالمية. وفي كوريا، يدعِّم المكتب الكوري للملكية الفكرية عمليات التقييم بواسطة مؤسسات خارجية، مما يضمن القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول إلى أصحاب البراءات. واستحدثت جمعية كوريا للنهوض بالاختراع أداة SMART وهي أداة آلية لتقييم الملكية الفكرية عبر الإنترنت توفر تقييمات فعالة من حيث التكلفة للبراءات في الوقت الحقيقي.

وفضلاً عن ذلك، يقدِّم معهد كوريا للنهوض بالملكية الفكرية، وهو مؤسسة عامة تابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية، خدمات شاملة في مجال الملكية الفكرية، منها البحث والتحليل والتقييم وتقديم الاستشارات ودعم منظومة الملكية الفكرية. وبالمثل، فإن برنامج تدقيق الملكية الفكرية بالمملكة المتحدة، الذي أصبح الآن جزءاً من برنامج النهوض بالملكية الفكرية، يوفر للشركات الصغيرة والمتوسطة عمليات مُدعَّمة لتدقيق الملكية الفكرية، مما عزز إمكانات الوصول إلى التمويل ومكَّن 23 في المئة من الشركات الخاضعة للتدقيق من تأمين استثمارات في أسهمها.[28] ويدمج مكتب TÜRKSMD في تركيا خدمات التقييم والاستشارات، مما يعزز الاستثمارات المدعومة بالملكية الفكرية.[29] وتؤكد هذه المبادرات كيف يمكن للتدخلات الاستراتيجية أن تعزز كفاءة منظومات تمويل الملكية الفكرية.

التحدي 5: تصفية أصول الملكية الفكرية يمكن أن تكون صعبة بدون أسواق ثانوية شفافية

سوابق صفقات تمويل الملكية الفكرية الفاشلة قليلة. وعلى الرغم من أن معاملات ترخيص الملكية الفكرية تحدث بشكل متكرر، فإن هذه الصفقات تظل خاصة إلى حد كبير، مما يتيح رؤية محدودة للممولين الذين يقيِّمون المخاطر. وحتى عندما تصبح هذه الصفقات عامة، لا تتاح سوى تفاصيل محدودة عنها.

ويطرح ذلك تحديات عند تقييم الأصول التي تقوم عليها معاملات التمويل وعند التصرف في الأصول في حالة التخلف عن السداد. وتطرح مسألة التصرف شواغل خاصة بالنسبة للمقرضين الذين يمكن أن يجدوا، في نهاية المطاف، أن بحوزتهم أصولاً لا يمكنهم تحويلها بسهولة إلى سيولة. وبالنسبة لشريحة واسعة من مجتمع المقرضين التجاري، تمنع مراعاة هذا الخطر دخولهم مجال تمويل الملكية الفكرية. وأدت الشواغل التنظيمية بشأن عدم القدرة على استرجاع القيمة من الأصول غير الملموسة المرهونة كضمان إلى تشديد متطلبات كفاية رأس المال للتعويض عن عدم اليقين المتصور المرتبط بتلك الاستثمارات، كما هو مبيَّن في التحدي 3.

وتُبذل جهود لسد هذه الفجوة.

وتوفر شركات التأمين المتخصصة ومصارف التنمية والمبادرات الحكومية برامج يمكنها تغيير توزيع المخاطر، ولا سيما فيما يخص مجتمع الإقراض. وتعالج حماية الضمان بتأمين شواغل المصارف بشأن خطر الانتهاء بحيازة أصل غير قابل للتسييل في أسوأ السيناريوهات. ويمكن أن تضمن شركات التأمين استعادة جزء من قيمة الضمان ومن ثم الحد من الخسائر التي قد تتكبدها المصارف. والأهم من ذلك أن بوسع شركات التأمين القيام بذلك لأنها تعمل في ظل إطار تنظيمي يختلف عن الإطار التنظيمي للمصارف، مما يتيح لها النظر إلى تلك المخاطر من منظور اقتصادي أوسع.

توفير الحماية من الخسائر

تعالج التدابير المبتكرة الرامية إلى حماية المقرضين من الخسائر في المعاملات المدعومة بالملكية الفكرية الحواجز الرئيسية في هذا المجال. وفي كوريا، تؤدي المبادرات المدعومة من الحكومة دوراً محورياً. ويقدِّم مصرف التنمية الكوري والمصرف الصناعي الكوري ضمانات لنزع المخاطر من الإقراض المدعوم بالملكية الفكرية، في حين يدعم صندوق إنعاش الملكية الفكرية البالغة قيمته 60 مليون دولار أمريكي، والذي أُنشئ بالشراكة مع المكتب الكوري للملكية الفكرية، حلولاً للمنشآت التجارية المتخلفة عن السداد.[30] وساعدت هذه الآليات الإقراض المدعوم بالملكية الفكرية على تجاوز 3 تريليونات وون كوري (2.2 مليار دولار أمريكي) في عام 2022، وجذبت مقرضين تجاريين مثل Woori وShinhan وKEB Hana.

ويُعدّ برنامج تمويل الملكية الفكرية في سنغافورة، الذي بدأ تنفيذه في عام 2014، إنجازاً آخر. وجرَّبت المبادرة، التي يديرها مكتب سنغافورة للملكية الفكرية، قروضاً مدعومة بالملكية الفكرية، حيث تتحمل الحكومة 80 في المئة من مخاطر خسارة القروض لتشجيع المقرضين على المشاركة في المبادرة.[31] وكان البرنامج مقتصراً على البراءات قبل أن يُوسَّع في عام 2016 ليشمل العلامات التجارية وحق المؤلف، مما عزز تمويل الملكية الفكرية على نطاق أوسع.

وتعزز ابتكارات القطاع الخاص ثقة المقرضين. وتوفر شركة Aon Intellectual Property Solutions تأميناً لحماية الضمانات، مما يقلل من مخاطر المقرض عن طريق تحمل مخاطر التعثر ومراقبة التقييم باستمرار. وتجري منصة Aon القائمة على الذكاء الاصطناعي تقييماً لأصول الملكية الفكرية في الوقت الحقيقي، وقد سهلت أكثر من مليار دولار أمريكي من المعاملات المدعومة بالملكية الفكرية عن طريق

تمكين شركات التأمين من تحمل مخاطر التخلف عن السداد. وتبيِّن هذه الجهود كيف يمكن للأدوات الاستراتيجية أن تخفف من مخاطر المقرضين وتعزز النمو في تمويل الملكية الفكرية.[32]

وتجري جهات فاعلة تجارية وحكومية تجارب من أجل تحسين استخدام تمويل الملكية الفكرية. ومع ذلك، فإن السوق تفتقر لما يكفي من المقرضين للعمل وحدها. ويمكن أن تؤدي مصارف التنمية دوراً محورياً في تحفيز السوق.

وفي مجال تمويل الملكية الفكرية، تتمتع مصارف التنمية بخاصيتين تميزها عن سائر الأطراف المشاركة في السوق هما درجة تحمل المخاطر والقدرة على تمويل صفقات أصغر حجماً.

وفيما يتعلق بالمخاطر، يمكن لبعض مصارف التنمية[33] تمويل معاملات محفوفة بمخاطر أكبر بالمقارنة مع أطراف أكثر تحفظاً من مجتمع الإقراض، مثل المصارف التجارية. ويتيح ذلك لمصارف التنمية التدخل والاستجابة لطلبات التمويل العالقة، عندما تعجز القنوات المصرفية الاعتيادية عن القيام بذلك.

مصارف التنمية تؤدي دوراً في النهوض بتمويل الملكية الفكرية

في جمهورية كوريا، تصدر مصرف التنمية الكوري والمصرف الصناعي الكوري - وهما مصرفان حكوميان - دخول المقرضين التجاريين هذا المجال.

وفي كندا، اتبع مصرف التنمية الكندي نهجاً مماثلاً بإنشاء صندوق استثمار مباشر قيمته 160 مليون دولار كندي للتمويل المدعوم بالملكية الفكرية. وكان الصندوق متاحاً للاستثمارات في الأسهم والدين بأحجام صفقات تتراوح بين 3 و10 ملايين دولار كندي.[34] وإلى جانب التمويل المباشر، تعمل مؤسسات - مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية بالمملكة المتحدة، وبنك التنمية الكاريبي، وحكومة كندا - على تعزيز المنظومة عن طريق تكوين الكفاءات في مجال تقييم الملكية الفكرية وتقديم دعم شامل يجمع بين التمويل الرأسمالي وخدمات الاحتضان.[35]

ويُدعم تسييل الضمانات في حالة التخلف عن السداد عن طريق مبادرات من القطاعين العام والخاص. وافتتحت المصارف التجارية المتخصصة منصات مزادات لبيع أصول الملكية الفكرية، في حين يعزز الوسطاء السيولة بربط المشترين بالبائعين. وإضافةً إلى ذلك، توفر أسواق معاملات الملكية الفكرية، التي أنشأتها الكيانات العامة والخاصة، منصات لتداول أصول الملكية الفكرية. ومع ذلك، واجهت تلك المنصات صعوبات في اكتساب الزخم بسبب الديناميكيات الفريدة لمعاملات الملكية الفكرية في الغالب.

وإلى جانب تلك الجهود، برز مديرو الأصول المتخصصون بوصفهم أطرافاً فاعلة رئيسية تستفيد من خبراتها للحصول على أصول الملكية الفكرية المتعثرة وإدارتها وتحويلها إلى سيولة بفعالية. وفي الوقت نفسه، تستمر أسواق الملكية الفكرية في التطور بأدوات وأطر معززة تهدف إلى معالجة قضايا التقييم والشفافية التي أعاقت نجاحها تاريخياً.

وتؤدي إجراءات القطاعين العام والخاص هذه إلى إحداث تحول تدريجي في واقع تمويل الملكية الفكرية، وتمهد الطريق لتحسين السيولة وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الثقة في المعاملات المدعومة بالملكية الفكرية.

3 التصدي للتحديات - التحرك نحو تمويل الملكية الفكرية المدفوع بالسوق

تعمل الحكومات والشركات الخاصة ومصارف التنمية على توسيع نطاق تمويل الملكية الفكرية، كما هو موضح في الدراسات الإفرادية التي أعدتها الويبو. وتتطلب كل منظومة اتباع نهوج مخصصة، مع حلول تمتد من المبادرات الحكومية إلى ابتكارات القطاع الخاص وبرامج مصارف التنمية. ويمكن الاطلاع على عرض تفصيلي للجهود القطرية في سلسلة وجهات النظر القطرية بشأن التمويل المدعوم بالملكية الفكرية.[36]

وتتباين هذه الاستجابات الوطنية كثيراً، وغالباً ما تضم تركيبة من العديد من التدابير لتيسير تمويل الملكية الفكرية. وترد فيما يلي قائمة غير حصرية بأبرز الاستجابات الوطنية:

الاستجابات الوطنية لتيسير التمويل المدعوم بالملكية الفكرية

التمويل بالأسهم

- تمويل مباشر بالأسهم عن طريق استثمار تدعمه الدولة أو رؤوس أموال المجازفة
- إنشاء صناديق بديلة عن طريق مصارف التنمية لأغراض التمويل بالأسهم المدعومة بالملكية الفكرية

التمويل بالدين

- قروض تدعمها الحكومة إما بواسطة أسعار فائدة مُدعَّمة مباشرةً وإما بواسطة برامج ضمان
- قروض تسويق الملكية الفكرية عن طريق القطاع شبه العام عبر مصارف التنمية
- برامج تمويل بالدين/رأسمال المجازفة تدعمها الحكومة من أجل توفير التمويل اللازم بالدين

التقييم

- برامج من أجل تكوين الكفاءات في مجال التقييم
- برامج تقييم مُدعَّمة
- إنشاء مؤسسات تقييم

تسييل الضمانات المرهونة في حالة التخلف عن السداد

- إنشاء صندوق إنعاش/جمع أموال لفائدة أصول الملكية الفكرية المتعثرة
- توفير جهات الضمان الائتماني خدمات تغطية
- توفير شركات التأمين تأميناً للضمانات المرهونة

التوعية العامة والتدريب والتثقيف

- مبادرات من أجل إزكاء الوعي والتدريب والتثقيف بشأن التمويل المدعوم بالملكية الفكرية
- يسهِّل اتباع نهوج موجَّهة أكثر الحصول على القروض من المصارف عن طريق توعية جهات الإقراض التجارية

وعلى الرغم من وجود اختلافات في أشكال التمويل المفضلة، مثل الترجيح بين التمويل بالدين والتمويل بالأسهم، تبقى التوعية العامة والتدريب والتثقيف بشأن تمويل الملكية الفكرية قاسماً مشتركاً بين هذه المبادرات. ويبيِّن الشكل التالي المكونات الرئيسية لتلك النهوج القطرية والتحديات التي تتصدى لها.

المكونات الرئيسية لحلول تمويل الملكية الفكرية

التقييم	تكاليف المعاملة	عدم الإلمام	السيولة
مساعدة/دعم التقييم		الصناديق المدعومة للتمويل بالأسهم/ الدين	صناديق الإنعاش
إنشاء مؤسسة تقييم		إزكاء الوعي بشأن تمويل الملكية الفكرية	برامج الضمان الائتماني للقروض القائمة على الملكية الفكرية
شهادة اعتماد مهنية	خدمات الملكية الفكرية المُدعَّمة	دعم عملياتالبت في منح القروض	تأمين الضمان
منصات التقييم	أسعار الفائدة ورسوم الضمان المُدعَّمة	برامج تكوين كفاءات المقرضين	سوق الملكية الفكرية

دعم التمويل في الصين[37]

برزت الصين بوصفها أكبر سوق في العالم لتمويل الملكية الفكرية مع منظومة شاملة من الضمانات الائتمانية والإعانات المباشرة وآليات بناء الثقة الداعمة للتمويل بالدين. وجربت الحكومة الصينية، منذ تسعينيات القرن العشرين، نماذج مختلفة لتمويل الملكية الفكرية تطورت إلى أنظمة واسعة النطاق تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى رؤوس الأموال باستخدام البراءات والعلامات التجارية كضمان.

وفي عام 2023، بلغ حجم التمويل بضمان البراءات والعلامات التجارية 854 مليار يوان صيني (ما يعادل 118 مليار دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 75.4%، مما عاد بالنفع على 000 37 منشأة تجارية. وتقدِّم المصارف التجارية، مثل بنك الصين وبنك الإنشاءات الصيني، منتجات قروض مبسطة مدعومة بالملكية الفكرية. وفي الوقت نفسه، نفَّذت الحكومة سياسات للتخلص من المخاطر، منها منصات تقييم وتدابير تنظيمية تشجِّع على الإقراض المدعوم بالملكية الفكرية.

واستحدثت الصين أيضاً سندات مدعومة بالملكية الفكرية (119 منتجاً جمعت 26.8 مليار يوان صيني بحلول عام 2023) وأنشأت صناديق متخصصة لعمليات الملكية الفكرية. وتقدِّم شركات التأمين دعماً إضافياً يغطي أصول الملكية الفكرية بقيمة تزيد على 130 مليار يوان صيني.

ويقدِّم هذا النهج المتكامل، الذي يجمع بين السياسات العامة وابتكار القطاع الخاص وأُطر إدارة المخاطر، مثالاً جيداً على كيفية إدماج تمويل الملكية الفكرية بفعالية في الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية.

4 الويبو: نقل تمويل الملكية الفكرية من الهامش إلى الصدارة

يواجه تعميم التمويل المدعوم بالملكية الفكرية عدداً من التحديات لا يمكن لأي هيئة التغلب عليها بمفردها.

وتتخذ الجهات الفاعلة التجارية والحكومات مبادرات لتحسين الوضع الراهن.

ومع ذلك، فإن السوق لا تزال تفتقر لعدد مهم من الجهات الفاعلة من أجل سد فجوة التمويل. ونظراً إلى أن سوق تمويل الملكية الفكرية لا تزال في مراحلها الأولى، قد تكون تدخلات القطاع العام ضرورية من أجل إدخال تغيير في هذا النوع من التمويل. ولإنشاء سوق مستدامة، يجب أن ترسل هذه المبادرات إشارات صحيحة تحفِّز مشاركة القطاع الخاص على الأمد البعيد.

ويتطلب إيجاد حلول للعقبات التي تواجه تمويل الملكية الفكرية اتباع نهج يوحد بين القطاعين العام والخاص. ويجب أن يتعاون الخبراء من مجالات الأعمال والتمويل والملكية الفكرية والحكومات للانتقال من منظومة ابتكار تحركها السياسات العامة إلى منظومة ابتكار تحركها السوق.

"يتطلب إيجاد حلول للعقبات التي تواجه تمويل الملكية الفكرية اتباع نهج يوحد بين القطاعين العام والخاص."

وجاء في خطة الويبو الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2026 أن أكبر تحدّ يواجه المنظمة هو "زيادة عدد ونطاق الذين يستفيدون بنجاح من الملكية الفكرية". ونظراً إلى حجم الإمكانات التي لم تُستغل بعد، اعتمدت الويبو نهجاً عملياً لجعل تقييم وتمويل الأصول غير الملموسة مجالاً رئيسياً من مجالات عملها في سياق بذل جهود على نطاق أوسع لضمان أن الأصول غير الملموسة تدعم رواد الأعمال والمنشآت في جميع أنحاء العالم.

وسعياً إلى إحراز تقدم، تعمل المنظمة على بناء مجتمع من الأطراف المعنية من قطاعات متنوعة - منها مثلاً المؤسسات المالية وشركات التأمين والمهنيين في مجال الملكية الفكرية وعالم الأعمال - بهدف نقل تمويل الملكية الفكرية من الهامش إلى الصدارة.

ويتطلب تحويل تمويل الملكية الفكرية إلى حقيقة واقعة مراعاة اعتبارات سياسية وعملية وتقنية. وتراعي خطة عمل الويبو بشأن تمويل الملكية الفكرية ذلك وتتناول التحديات التي تواجه تمويل الملكية الفكرية عن طريق العناصر الثلاثة المبيَّنة فيما يلي:

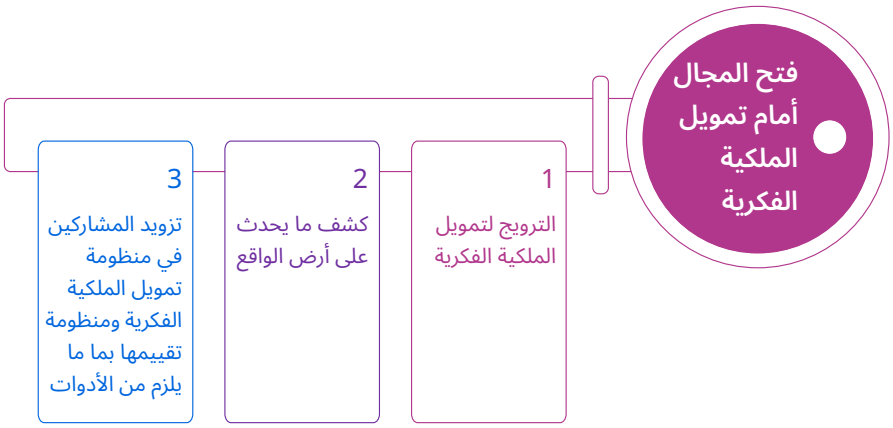

العنصر 1: الترويج لتمويل الملكية الفكرية

تستضيف الويبو محادثات رفيعة المستوى من أجل توعية المجتمع الدولي بشأن إمكانات تمويل الملكية الفكرية. وتجمع هذه المحادثات بين شخصيات بارزة من مجالات التمويل والأعمال والملكية الفكرية من القطاعين العام والخاص.

وجمعت المحادثة الافتتاحية الرفيعة المستوى لعام 2022 كبار القادة من المؤسسات المالية والمنظمات الدولية ومجتمع الأعمال لأول مرة من أجل الكشف عن إمكانات تمويل الملكية الفكرية وشرح ضرورته في تحقيق النجاح الاقتصادي المشترك.[38] وأُقيم حواران إضافيان عن تمويل الملكية الفكرية ركَّز أحدهما على التقييم والآخر على تحسين الشفافية والإفصاح.[39] وتلتزم الويبو بمواصلة تنظيم أحداث مماثلة لتكون منصة مركزية لتبادل الأفكار بين مختلف الأطراف المعنية عبر قطاعات وتخصصات متعددة.

ولاستكمال هذه المحادثات وزيادة الأثر الذي يمكن أن تحدثه، تنشئ الويبو أفرقة خبراء استشارية تيسِّر إقامة حوار مفتوح بشأن التحديات المقبلة. وتتعمق هذه الأفرقة في دراسة العقبات التقنية التي تواجه تمويل الملكية الفكرية. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية منهجية التقييم وقواعد المحاسبة والتفاعل مع المقرضين. وتهدف هذه التبادلات إلى إقامة حوارات غير رسمية عوضاً عن مناقشات لتحديد المواقف، مما يتيح للأطراف المعنية الفرصة لتقبل العقبات المواجهة والتحدث عنها بصدق والتوصل إلى حلول عملية.

وضم أول فريق خبراء استشاري معني بتقييم الأصول غير الملموسة، الذي اجتمع في أكتوبر 2023، أحد عشر خبيراً من ذوي المعرفة المباشرة أو المصلحة المؤسسية في تقييم الملكية الفكرية وتمويلها من أجل إثارة المناقشات بشأن موضوع التقييم.[40] ويُعدّ فهم قيمة الأصول غير الملموسة جزءاً لا يتجزأ من استخدامها لدعم التمويل حيث يفتقر العديد من الممولين حالياً إلى الثقة في عمليات التقييم الحالية للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وفضلاً عن ذلك، تشارك الويبو في منتديات بشأن التمويل من أجل التوعية بإمكانات تمويل الملكية الفكرية والتحديات الواجب التغلب عليها في ذلك المجال.

العنصر 2: كشف ما يحدث على أرض الواقع

تعمل الويبو على بلورة رؤى قابلة للقياس الكمي بشأن أفضل الممارسات في مجال تمويل الملكية الفكرية من أجل دعم اعتمادها على نطاق أوسع. وينظر واضعو السياسات والممولون حالياً في تمويل الملكية الفكرية من زوايا مختلفة، دون أن يمتلك أي من الطرفين فهما شاملاً للممارسات العالمية وفعاليتها. وتسعى الويبو إلى سد هذه الفجوة في المعلومات بإنشاء قاعدة أدلة توثِّق المبادرات الحكومية والتجارية الرامية إلى تمكين تمويل الملكية الفكرية أو تيسيره.

وأصدرت الويبو، على مدى العامين الماضيين، سلسلة من المنشورات تتناول وجهات النظر القطرية بشأن التمويل المدعوم بالملكية الفكرية. ويقدِّم كل تقرير منظوراً داخلياً للأطر القائمة، ويسلط الضوء على أوجه النجاح والصعوبات والخطوات التالية المحتملة للنهوض بتمويل الملكية الفكرية. وتوثق تلك التقارير تدابير متنوعة تمتد من الإعانات وبرامج الضمان إلى برامج التثقيف.

وإلى جانب إثراء قاعدة المعارف، توفر التقارير حافزاً للبلدان من أجل دخول هذا المجال. ونُشرت تقارير عن 12 بلداً، ويجري إعداد تقارير إضافية. ومن المقرر أيضاً إجراء تحليل مقارن للاتجاهات العالمية وأفضل الممارسات.

وتشمل حافظة أبحاث الويبو في هذا المجال دراسات عن المعاملات التجارية وممارسات القطاعات منها مثلاً دراسة عن رهن الملكية الفكرية كضمان لتمويل الأفلام.[41] ويجري العمل على بحث تمويل الملكية الفكرية في قطاع الموسيقى. وتعمل الويبو أيضاً على إعداد بحوث بشأن الممارسات الدولية المتعلقة بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية، مع التركيز على الملكية الفكرية. وستزود هذه المنشورات الأطراف المعنية بإرشادات عملية لتحسين إدماج أصول الملكية الفكرية في الأنظمة المالية.

العنصر 3: تزويد المشاركين في منظومة تمويل الملكية الفكرية ومنظومة تقييمها بما ما يلزم من الأدوات

أخيراً، يحتاج المشاركون في تمويل الملكية الفكرية إلى الدعم للمضي قدماً على الصعيد الميداني.

وتضع الويبو أدوات لسد فجوة الاتصال بين مالكي الملكية الفكرية والممولين، ومساعدة المبتكرين والمبدعين على إبراز إمكانات الملكية الفكرية الخاصة بهم، مع تمكين المقرضين من تقييم تلك الأصول بشكل أفضل. وتحوِّل هذه الموارد العملية الطريقة التي تدعم بها الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة الاستثمار عن طريق مبادرات مثل سلسلة "التدريب العملي بشأن تمويل الملكية الفكرية" والمشروعات الرائدة بشأن تمويل الملكية الفكرية.

وتسهِّل سلسلة التدريب العملي بشأن تمويل الملكية الفكرية المعاملات بين المقترضين والمقرضين عن طريق أدلة عملية تحتوي على نماذج وأمثلة وقوائم مرجعية. ويساعد الدليل الأول المعنون "الحصول على قروض بضمان أصول ملكيتك الفكرية" المنشآت التجارية على تحديد أصول الملكية الفكرية القابلة للتمويل المصرفي، والاستعداد للمناقشات مع المقرضين، وفهم عملية الإقراض. ستتناول الأدلة المقبلة عمليات التقييم ومنظور الممولين.

وتتعاون الويبو مع المؤسسات المالية، عن طريق المشروعات الرائدة في مجال تمويل الملكية الفكرية، لإظهار الحالات الحقيقية لتمويل الملكية الفكرية في العالم. ويساعد البرنامج المؤسسات على فهم قيمة الملكية الفكرية بوصفها فئة أصول عن طريق الخبرة العملية. وتحدد المؤسسات المالية المقترضين المحتملين، في حين تقدم الويبو دعم خبراء لتقييم الملكية الفكرية وتثمينها.

وتعمل هذه المشروعات التعاونية على سد الفجوة بين الجانبين النظري والعملي، مما يمنح المقرضين الأدوات والثقة لمراعاة اعتبارات الملكية الفكرية في اتخاذهم للقرارات. وتساعد هذه المشروعات الرائدة، بتسليط الضوء على الحالات الناجحة، على تجميع الممارسات المستدامة في السوق والتشجيع على اعتماد تمويل الملكية الفكرية على نطاق أوسع.

وتتصدى الويبو أيضاً للتحديات المرتبطة بالتقييم عن طريق برامج تدريبية متخصصة. ويهدف مشروع تقييم الملكية الفكرية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي بدأ في عام 2023، إلى مواءمة الممارسات عبر عشر دول أعضاء. وفي أعقاب دراسة استقصائية شملت 400 من المهنيين، أعدَّت الويبو مجموعة أدوات موحدة تتضمن عمليات ومبادئ توجيهية لإعداد التقارير يجري تنفيذها الآن عن طريق حلقات عمل موجَّهة بهدف وضع نموذج قابل للتكييف وفقاً لاحتياجات المناطق الأخرى.

الحواشي

1. الويبو. قيمة الأصول غير الملموسة للشركات ترتفع عالمياً إلى مستوى غير مسبوق يبلغ 80 تريليون دولار أمريكي في عام 2024. 28 فبراير 2025. الرابط: www.wipo.int/en/web/global-innovation-index/w/blogs/2025/the-value-of-intangible-assets-of-corporations [تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2025]
2. Ocean Tomo (2021). Intangible Asset Market Value Study (دراسة للقيمة السوقية للأصول غير الملموسة). الرابط: oceantomo.com/intangible-asset-market-value-study/ [تاريخ الاطلاع: 22 مايو 2025]
3. الويبو. القيمة العالمية للعلامات تقفز إلى 13 تريليون دولار أمريكي: الولايات المتحدة تهيمن على نصف السوق تقريباً. 30 سبتمبر 2024. الرابط: www.wipo.int/ar/web/global-innovation-index/w/blogs/2024/global-brand-value. [تاريخ الاطلاع: 21 مايو 2025]
4. الويبو (2024). معلومات أساسية عن الاستثمارات غير الملموسة في العالم. الرابط: www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo-pub-rn2024-32-en-world-intangible-investment-highlights.pdf [تاريخ الاطلاع: 18 أبريل 2025]
5. مجموعة البنك الدولي. تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. الرابط: www.worldbank.org/en/topic/smefinance [تاريخ الاطلاع: 9 مايو 2025]
6. انظر(ي) مجموعة البنك الدولي. استقصاءات المؤسسات. الرابط: www.enterprisesurveys.org/en/enterprisesurveys
7. يشمل ذلك حقوق الملكية الفكرية المسجَّلة وغير المسجَّلة والحقوق الناشئة عنها مثل إيرادات الترخيص، لكن يستثني النوايا الحسنة.
8. يمكن أيضاً تمويل المنشآت التجارية عن طريق التمويل الذاتي والتمويل الجماعي والمنح الحكومية. ومع ذلك، فإن الأصول غير الملموسة تؤدي دوراً أقل في هذه الأنواع من التمويل.
9. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2015). Enquiries Into Intellectual Property's Economic Impact (بحث في الأثر الاقتصادي للملكية الفكرية)، الصفحة 463 وما بعدها.
10. في بعض الحالات، تنقل صفقة البيع وإعادة التأجير الحقوق على التدفقات النقدية المتأتية من الأصل عوضاً عن نقل ملكية الأصل في حد ذاته.
11. الكيان ذو الغرض الخاص عبارة عن كيان قانوني مستقل له أصوله ومسؤولياته الخاصة. وعادةً ما تُنشأ تلك الكيانات لأغراض محددة مثل أن يقتصر الغرض منها على شراء وتمويل أصول أو مشروعات محددة. وغالباً ما تتولى المصارف هذه المهمة من أجل عزل مخاطر التمويل عن عملياتها الأخرى. ومن ثم، يُشار إليها أحياناً بوصفها أداة للبُعد عن الإفلاس، إذ يمكنها البقاء في حالة انهيار المصرف.
12. مجلس معايير التقييم الدولية (2020). معايير التقييم الدولية، بما فيها المعيار 210، الصفحات من 63 إلى 79.

13. المعهد الملكي للمسَّاحين القانونيين (2020). "Valuation of intellectual property rights" (تقييم حقوق الملكية الفكرية).
14. المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (2010). تقييم العلامات طبقاً للمعيار ISO 10668:2010 - متطلبات التقييم النقدي للعلامات. الرابط: www.iso.org/standard/46032.html [تاريخ الاطلاع: 15 أبريل 2025]
15. هيئة المحاسبة وتنظيم الشركات. برنامج الاعتماد. الرابط: www.acra.gov.sg/accountancy/professionaldevelopment/chartered-valuer-and-appraiser-programme/certification-programme [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
16. الويبو (2023): وجهات نظر قطرية مستقاة من رحلة جامايكا. سلسلة فتح المجال أمام التمويل المدعوم بالملكية الفكرية. الرابط: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4700 [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
17. المعايير الدولية للإبلاغ المالي. الأصول غير الملموسة. الرابط: www.ifrs.org/projects/work-plan/intangible-assets/ [تاريخ الاطلاع: 16 أبريل 2025]
18. مكتب سنغافورة للملكية الفكرية. استراتيجية سنغافورة للملكية الفكرية لعام 2030. الرابط: www.ipos.gov.sg/global-ip-hub/singapore-ip-strategy-2030 [تاريخ الاطلاع: 16 أبريل 2025]
19. مكتب سنغافورة للملكية الفكرية. إطار الإفصاح عن الأصول غير الملموسة. الرابط: www.ipos.gov.sg/manage-ip/intangibles-disclosure-framework [تاريخ الاطلاع: 16 أبريل 2025]
20. قانون الشركات الياباني (2021). الرابط: www.jpx.co.jp/english/news/1020/20210611-01.html [تاريخ الاطلاع: 21 مايو 2025]
21. الويبو (2025). وجهات نظر قطرية مستقاة من رحلة اليابان. سلسلة فتح المجال أمام التمويل المدعوم بالملكية الفكرية. الرابط: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4786 [تاريخ الاطلاع: 21 مايو 2025]
22. الويبو (2023). وجهات نظر قطرية مستقاة من رحلة المملكة المتحدة. الرابط: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4705 [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
23. بنك الأعمال البريطاني ومكتب الملكية الفكرية، استخدام الملكية الفكرية للحصول على تمويل للنمو (2018). الرابط: www.british-business-bank.co.uk/wp-content/uploads/2018/10/502-IPReport_singles.pdf [تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2025]
24. مصرف HSBC بالمملكة المتحدة يفتتح آلية إقراض من المستوى التالي لفائدة شركات التكنولوجيا. 22 يوليو 2022. الرابط: www.about.hsbc.co.uk/news-and-media/hsbc-uk-launches-next-level-lending-for-nextlevel-tech-businesses [تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2025]
25. الويبو (2023). سلسلة فتح المجال أمام التمويل المدعوم بالملكية الفكرية - وجهات نظر قطرية مستقاة من رحلة المملكة المتحدة. الرابط: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4705 [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
26. مصرف NatWest يفتتح آلية للإقراض القائم على الملكية الفكرية من أجل تحفيز الشركات العالية النمو.
12 يناير 2024. الرابط: www.natwestgroup.com/news-and-insights/news-room/press-releases/enterprise/2024/jan/natwest-launches-intellectual-property-based-lending-to-fuel-hig.html [تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2025]
27. Inngot. استعراض عام 2024: قروض NatWest المدعومة بالملكية الفكرية تحقق نجاحاً لافتاً لدى الشركات السريعة النمو. 13 يناير 2025. الرابط: inngot.com/news-views/2024-review-natwest-ip-backed-loans-hit-the-ground-running-with-high-growth-companies [تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2025]

28. الويبو (2023). سلسلة فتح المجال أمام التمويل المدعوم بالملكية الفكرية - وجهات نظر قطرية مستقاة من رحلة المملكة المتحدة. الرابط: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4705 [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
29. الويبو (2024). سلسلة فتح المجال أمام التمويل المدعوم بالملكية الفكرية - وجهات نظر قطرية مستقاة من رحلة تركيا. الرابط: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4721 [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
30. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2022). Secured lending for SMEs: Making effective use of registries and intangibles (الإقراض المضمون للشركات الصغيرة والمتوسطة: استخدام السجلات والأصول غير الملموسة بفعالية)، الصفحة 51 وما بعدها.
31. الويبو (2023). سلسلة فتح المجال أمام التمويل المدعوم بالملكية الفكرية - وجهات نظر قطرية مستقاة من رحلة سنغافورة. الرابط: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4703& [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
32. Aon. صندوق Aon Advantage يصدر أداة استثمارية جديدة للمساعدة على فتح المجال أمام الإقراض المدعوم بالملكية الفكرية. 1 مارس 2023. الرابط: aon.mediaroom.com/2023-03-01-Aon-Advantage-Funds-Launches-New-Investment-Vehicle-to-Help-Unlock-Intellectual-Property-Backed-Lending [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
33. يقرض البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية الحكومات عادةً. وينطبق ذلك في أغلب الأحيان على مصارف التنمية الوطنية.
34. مجلة الويبو. مستقبل مشرق للتمويل المدعوم بالملكية الفكرية. 18 يوليو 2023. الرابط: www.wipo.int/ar/web/wipo-magazine/articles/the-future-looks-brighter-for-ip-backed-financing-56344 [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
35. Jamaica Observer. تدريب أكثر من 300 شخص على فهم أساسيات تقييم الملكية الفكرية. 29 ديسمبر 2021. الرابط: www.jamaicaobserver.com/2021/12/29/over-300-trained-in-intro-to-ip-valuation/ [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
36. الويبو. سلسلة فتح المجال أمام التمويل المدعوم بالملكية الفكرية - وجهات النظر القطرية. الرابط: www.wipo.int/publications/en/series/index.jsp?id=241 [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
37. الويبو (2024). سلسلة فتح المجال أمام التمويل المدعوم بالملكية الفكرية - وجهات نظر قطرية مستقاة من رحلة الصين. الرابط: www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4709 [تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2025]
38. الويبو. محادثة افتتاحية رفيعة المستوى حول فتح المجال أمام تمويل الأصول غير الملموسة. 3 نوفمبر 2022. الرابط: www.wipo.int/sme/en/news/2022/news_0018.html [تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2025]
39. الويبو. حوار بشأن توسيع آفاق تمويل الملكية الفكرية وتثمينها. 28 ديسمبر 2023. الرابط: www.wipo.int/ip-financing/en/news/2023/news_0003.html [تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2025]؛ وملخص لحوار الويبو بشأن تمويل الملكية الفكرية لعام 2025: قيمة الأصول غير الملموسة. 16 مايو 2025. الرابط: www.wipo.int/en/web/ip-financing/w/news/2025/recap-value-ofintangible-assets [تاريخ الاطلاع: 21 مايو 2025]
40. الويبو (2023). فريق الخبراء الاستشاري المعني بتقييم الأصول غير الملموسة. الرابط: www.wipo.int/sme/en/events/expert-consultative-group-on-valuation.html [تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2025]
41. الويبو (2023). أصول الملكية الفكرية وتمويل الأفلام - كتاب تمهيدي عن الممارسات القياسية في الولايات المتحدة، ورقة عمل البحوث الاقتصادية رقم 2023/74. الرابط: wipo-pub-econstat-wp-74-en-ip-assets-and-film-finance-a-primer-on-standard-practices-in-the-u-s.pdf [تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2025]

wipo.int

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية